

دراسات تطوير القطاع المالي

مخاطر الإفراط في مديونية القطاع العائلي على الاستقرار المالي

إعداد: د. رامي يوسف عبيد



صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND



مخاطر الإفراط في مدiovية القطاع العائلي على الاستقرار المالي

إعداد

د. رامي يوسف عبيد

صندوق النقد العربي

2021

صندوق النقد العربي 2021

حقوق الطبع محفوظة

يعد خبراء الدوائر الفنية بـ صندوق النقد العربي دراسات اقتصادية، وأوراقاً بحثية، يصدرها الصندوق وينشرها على موقعه الرسمي بشبكة الانترنت. تتناول هذه الإصدارات قضايا تتعلق بالسياسات النقدية والمصرفية والمالية والتجارية وأسواق المال وانعكاساتها على الاقتصادات العربية.

الآراء الواردة في هذه الدراسات أو الأوراق البحثية لا تمثل بالضرورة وجهة نظر صندوق النقد العربي، وتبقى معبرة عن وجهة نظر معد الدراسة.

لا يجوز نسخ أو اقتباس أي جزء من هذه الدراسة أو ترجمتها أو إعادة طبعها بأي صورة دون موافقة خطية من صندوق النقد العربي، إلا في حالات الاقتباس القصير بغرض النقد والتحليل، مع وجوب ذكر المصدر.

توجه جميع المراسلات إلى العنوان التالي:

قسم تطوير القطاع المالي – الدائرة الاقتصادية

صندوق النقد العربي

ص.ب. 2818 – أبو ظبي – دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: +97126171765

البريد الإلكتروني: economic@amfad.org.ae; fsd@amfad.org.ae

Website: <https://www.amf.org.ae/ar>



4	ملخص الدراسة
5	مقدمة
7	1. الدراسات السابقة
10	2. لمحة عن بعض أدوات السياسة الاحترازية المستخدمة للحد من المخاطر النظامية الناشئة عن مدینونیة القطاع العائلي
14	3. نظرة على واقع مدینونیة القطاع العائلي في الدول العربية
20	4. متغيرات الدراسة والتحليل الوصفي للمتغيرات
25	5. منهجية الدراسة
28	6. نتائج تقدير النموذج القياسي
31	7. موثوقية الاختبارات المستخدمة في تقدير النموذج القياسي
31	8. الخلاصة والتوصيات
34	المصادر والمراجع
37	الملاحق

ملخص الدراسة

تناولت الدراسة العلاقة المحتملة بين مخاطر الإنتمان العائلي وأثره على الاستقرار المالي، في عشرة دول عربية خلال الفترة (2015-2020)، باستخدام طريقة الفروقات اللحظية المعممة The difference Generalized Method of Moments GMM، تم قياس مخاطر الإنتمان العائلي من خلال متغير نسبة الإنتمان العائلي إلى إجمالي الإنتمان، بشكل يأخذ في الاعتبار وجود أدوات إحترازية تخفف من هذه المخاطر وتحد من المخاطر النظمية التي قد تنشأ عن هذا القطاع، حيث تم استخدام متغيرات تقيس أثر تفعيل أو تشديد أداتي نسبة الدين إلى الدخل (Debt to Income- DTI)، ونسبة القرض إلى قيمة العقار المرهون (Loan to Value- LTV)، كما تم قياس مستوى الاستقرار المالي من خلال دراسة أثر الإنتمان العائلي على نسبة التسهيلات الإنتمانية غير العاملة إلى إجمالي التسهيلات الإنتمانية (معدل التعثر). بينت النتائج أن ارتفاع نسبة الإنتمان العائلي إلى إجمالي الإنتمان المصرفي له علاقة موجبة مع معدل التعثر المصرفي، كما أظهرت النتائج أن أدوات السياسة الإحترازية الكلية تلعب دوراً هاماً في خفض هذه المخاطر. في حين كان هناك علاقة سالبة بين معدل العائد على الموجودات وحجم البنك من جهة، وبين معدل التعثر من جهة أخرى. في حين لم يكن هناك علاقة ذات معنوية إحصائية بين سعر فائدة الإنتربانك ومعدل التعثر، وكذلك الحال بالنسبة لمعدل التضخم، لكن فيما يخص معدل النمو الحقيقي، فقد بينت النتائج وجود علاقة سالبة بين هذا المتغير وبين مخاطر الإنتمان. أوصت الدراسة بضرورة تعزيز التمويل المسؤول، والإقبال المدروس على إقراض الأفراد بشكل مبني على مخاطر العميل، والإستفادة من قاعدة البيانات الإنتمانية لدى مكاتب الإنتمان أو شركات المعلومات الإنتمانية لترشيد الإنتمان ومنح القروض وتسعيّرها بناءً على مخاطر العملاء.



مقدمة

كشفت الأزمة المالية العالمية في أواخر عام 2007 أن تحقيق الاستقرار المالي على صعيد المؤسسات المالية فردياً لا يُعد كافياً لتحقيق الاستقرار المالي في النظام المالي ككل بسبب وجود المخاطر النظامية، حيث وسعت البنوك المركزية نطاق مهامها وأهدافها لتشمل تعزيز الاستقرار المالي من خلال التقييم المستمر للمخاطر النظامية التي قد تنشأ عن مختلف القطاعات الاقتصادية والمالية. في هذا الإطار، يُعد القطاع العائلي (قطاع الأفراد) أحد أهم القطاعات الاقتصادية التي ينبغي متابعة المخاطر النظامية التي قد تنشأ عنها، وذلك في ضوء أن نسبة لا بأس بها من الإنتمان تذهب لهذا القطاع. بالرغم من أن إقبال القطاع المالي المدروس على تمويل قطاع الأفراد يؤدي إلى توسيع توظيفاته وتقليل المخاطر وتعزيز الربحية، وما يلعبه ذلك من دور مهم في تمكين هذا القطاع من تلبية احتياجاتة وزيادة قدرته على الإنفاق بما يحفز النمو الاقتصادي، إلا أنه بالوقت نفسه ينقل كاهل الأفراد بمديونية مرتفعة نسبةً لدخلهم وثروتهم بما يؤثر سلباً على الاستقرار المالي، حيث يؤدي ذلك إلى الحد من قدرتهم على سداد إلتزاماتهم مما قد يزيد من نسبة التسوبيلات الإنتمانية المتغيرة. كذلك ينبغي التتبه إلى أن الإفراط في منح الإنتمان للأفراد قد يؤدي إلى تراجع معدلات النمو الاقتصادي، ذلك في حال كان الإنتمان موجهاً نحو السلع الإستهلاكية المستوردة.

كذلك تتزايد مخاطر التعثر لدى القطاع العائلي في حال تزامن النمو المرتفع في الإنتمان المنووح لهذا القطاع مع قيام البنوك برفع أسعار الفائدة على التسهيلات، حيث يؤدي ذلك إلى تقليل الدخل المتاح للأفراد، ما يزيد من إحتمالية تعثره، خصوصاً في حال كان السوق المصرفي مفتوح، أي أن أسعار الفائدة على العملاء معومة، ولا يوجد تعليمات صريحة تقيد قدرة البنوك على رفع أسعار الفائدة على العملاء، حيث دأبت العديد من البنوك المركزية (ومنها بعض البنوك المركزية

العربية) على إلزام البنوك التجارية بربط أسعار الفائدة على العملاء بسعر فائدة إقراض ما بين البنوك (الإنتربانك) أو إحدى أدوات السياسة النقدية. هذا بدوره يخفض من مخاطر تغير أسعار الفائدة على القطاع العائلي، ويزيد من فعالية السياسة النقدية في التأثير على أسعار الفائدة في السوق. إضافةً لذلك، قد ترتبط مؤشرات إقتصادية بإرتفاع احتمالات تعثر القطاع العائلي، مثل ذلك معدلات البطالة، والتضخم، والدخل، والمناخ الاقتصادي، حيث تؤثر جميعها على قدرة الأفراد على السداد.

من جهة أخرى، لعل من أهم أسباب الأزمة المالية العالمية في أواخر عام 2007 أن الإفراط في التسهيلات العقارية أدى إلى رفع أسعار العقارات الذي أدى إلى خلق فقاعة في سوق العقارات سلباً على المراكز المالية للبنوك. فضلاً عن ذلك، توسيع البنوك في إقراض قطاع الأفراد بشكل أصبح فيه مكملاً للتزامات فاقت دخله المتاح، هذا بدوره أدى إلى إضعاف قدرتهم على سداد التزاماتهم حتى بعد بيع العقارات المرهونة. من هنا برزت أهمية قيام البنوك المركزية بتقييم ومراقبة هذه المخاطر بشكل مستمر، والحد منها باستخدام الأدوات الإحترازية المناسبة في التوفيق المناسب، بما يعزز من قدرة القطاع المالي على إستيعاب أو إمتصاص الصدمات المالية المحتملة والحفاظ على ملاءتها المالية.

ستتناول هذه الدراسة أثر الإفراط في مديونية القطاع العائلي وإنعكاساتها على الاستقرار المالي، بحيث يُعطي الجزء (1) الدراسات السابقة حول الموضوع، والجزء (2) يقدم لمحة عن بعض أدوات السياسة الإحترازية الكلية المستخدمة للحد من المخاطر النظمية الناشئة عن القطاع العائلي، والجزء (3) نظرة عامة عن مديونية القطاع العائلي لدى القطاع المصرف في الدول العربية، والجزء (4) سيقدم تعريف حول متغيرات الدراسة وتحليل وصفي لها، والجزء (5) يتطرق إلى منهجية الدراسة والنموذج القياسي المستخدم وتحليل نتائج الدراسة، في حين أن الجزئين



(6) و (7) سُيقدمان تحليلًا حول نتائج تقدير النموذج القياسي وموثوقية الاختبارات المستخدمة في تقدير النموذج القياسي، أما الجزء (8) يقدم الخلاصة والتوصيات.

1. الدراسات السابقة

حاولت دراسة (Keeton and Morris, 1987) قياس العوامل المؤثرة في ارتفاع معدلات التعثر المصرفي (الديون غير العاملة)، حيث بينت الدراسة أن البنوك كبيرة الحجم ذات الرغبة الأعلى في المخاطرة، إستطاعت في النهاية إستيعاب المخاطر الخاصة بالإئتمان، ذلك في ضوء كفائتها التشغيلية في إدارة أصولها. لكن بالنسبة للبنوك صغيرة الحجم، والتي كان رأس المال ومعدل حقوق المساهمين على الموجودات لديها منخفضان، إرتفعت لديها معدلات التعثر المصرفي عند زيادة حجم الإئتمان، وتميزت تلك البنوك بضعف الكفاءة التشغيلية لديها.

أما دراسة (Salas and Saurina, 2002)، فقد بحثت في محددات مخاطر الإئتمان لدى البنوك التجارية الإسبانية خلال الفترة (1997-1985)، حيث إستخدمت الدراسة مجموعة من المتغيرات التي شملت المخاطر الاقتصادية والمصرفية، مثل: النمو الاقتصادي، ومديونية الشركات، ومديونية الأسر، ومعدل نمو الإئتمان، وعدم الكفاءة التشغيلية، وهيكل محفظة الإقراض، وحجم الموجودات، وصافي هامش الفائدة، وبعض مؤشرات المتنانة المالية، ومؤشر هرفندال للمنافسة المصرفية. أظهرت الدراسة أن نمو مديونية القطاع العائلي بشكل غير مدروس قد تزيد من مخاطر التعثر، وأوصت الدراسة بأهمية وجود خطط لإدارة الأزمات وأنظمة للإنذار المبكر، وتعزيز المنافسة المصرفية، وتعزيز ثقافة المخاطر لدى القطاع المصرفـي.

حاولت دراسات متعددة (Jakubik and Reininger, 2013; Klein, 2013; Skarica, 2014; Tomas Zikovic et.al., 2015) تحديد العوامل الرئيسية

المؤثرة على ارتفاع نسبة القروض المتعثرة، حيث تم استخدام عدة متغيرات شملت نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ومعدل البطالة، ودخل الأسر، وحجم القروض الممنوحة للقطاع العائلي. بينت النتائج أن العمالة (التوظيف) له علاقة عكسية مع القروض المتعثرة، كما أظهرت أن رفع أسعار الفائدة على قروض القطاع العائلي أدى إلى خفض مقدار الأموال المتاحة لخدمة الديون، وبالتالي ارتفاع نسب التغير المتصافي. كما ترتفع نسب التغير المتصافي في حال رافق ارتفاع أسعار الفائدة حدوث نمو إئتماني متسارع، حيث تؤدي الزيادة المفرطة في الإئتمان العائلي إلى مستويات أعلى من القروض المتعثرة.

أما دراسة (Wong and others, 2011)، فقد توصلت إلى أن نسبة القرض إلى قيمة العقار المرهون (LTV) تخفض حساسية مخاطر عدم سداد الرهونات العقارية الناجمة عن حدوث صدمة في أسعار العقارات، ويؤدي وضع سقف لهذه النسبة إلى انخفاض استدانة الأسر.

فيما يخص دراسة (Messai and Jouini, 2013)، فقد حاولت قياس محددات القروض المتعثرة لمجموعة من 85 بنكاً في إيطاليا واليونان وإسبانيا من 2004 إلى 2008. كشفت الدراسة أن النمو الاقتصادي والعائد على الأصول يؤثران سلباً على القروض المتعثرة، بينما تؤثر البطالة ومعدل الفائدة الحقيقي بشكل إيجابي على القروض المتعثرة. في حين أكد (Ghosh, 2015) أن الكفاءة التشغيلية المنخفضة ومخاطر السيولة وحجم الصناعة المصرفية والتضخم والبطالة تؤثر إيجاباً على القروض المتعثرة.

فيما يخص دراسة (Luis et al., 2015)، فقد استخدمت نموذج الأثر الثابت (Fixed Effects- Unbalanced Panel)، وذلك لمحاولة إحتساب الأثر طويلاً الأجل لتغيير نسبة القرض إلى قيمة العقار المرهون (LTV) على نمو الإئتمان العقاري لخمسة دول، وقد توصلت الدراسة إلى أن الأثر التراكمي طويلاً الأجل

لتخفيف نسبة القرض إلى قيمة العقار المرهون بمقدار 10 في المائة يؤدي إلى تخفيف نمو الإنتمان العقاري بنحو 0.7 في المائة بعد فترة 15 شهر، وبالتالي خفض مخاطر التعرض. في حين أن دراسة (Kuttner and Shim, 2016)، تضمنت بحث أثر وضع حدود على نسبتي الدين إلى الدخل وقيمة القرض إلى العقار المرهون في 57 دولة. توصلت الدراسة إلى أن وضع حدود على نسبة الدين إلى الدخل قلل من القروض السكنية بنسبة تتراوح بين 4 إلى 7 في المائة، في حين أن وضع القيود على قيمة القرض إلى العقار المرهون خفضت من القروض السكنية بنسبة 1 في المائة. أي أن النسبتين ساهمتا في خفض مخاطر الإنتمان العائلي.

بالنسبة لدراسة (Beaton et al., 2016)، التي بحثت في العوامل المؤثرة على نسبة التسهيلات غير العاملة في دول الكاريبي، فقد أظهرت النتائج أن متغيرات الاقتصاد الكلي والمتغيرات الجزئية للبنك تلعب دوراً حاسماً في مدى جودة الأصول، وأن البنوك ذات الربحية الأعلى تميل لزيادة التعرض للقطاع العقاري مع انخفاض القروض المتغيرة.

دراسة (Jouini & Obeid, 2021) بحثت في محددات نسبة التسهيلات غير العاملة إلى إجمالي التسهيلات في القطاع المصرفي العربي، حيث تم قياس المتغيرات التي من الممكن أن تؤثر على نسبة القروض غير العاملة من خلال ثلاثة مجموعات من المتغيرات شملت: متغيرات تخص البنك نفسه، ومتغيرات تخص السياسة النقدية والصناعة المصرفية، ومتغيرات تخص الاقتصاد الكلي. وقد توصلت الدراسة إلى أن بعض مؤشرات المتنانة المالية كانت من أبرز محددات نسبة القروض غير العاملة لدى القطاع، وكذلك تحسن الكفاءة التشغيلية إنعكس إيجاباً على تخفيف مخاطر الإنتمان، أما تغيير أدوات السياسة النقدية، فلم يؤثر سلباً على نسبة القروض غير العاملة، في حين أن تحسن النشاط الاقتصادي ساهم في خفض نسبة القروض غير العاملة.

2. لمحه عن بعض أدوات السياسة الاحترازية المستخدمة للحد من المخاطر النظمية الناشئة عن مدionية القطاع العائلي

أ. هامش رأس المال إضافي لمواجهة التقلبات الدورية: بعد الأزمة المالية العالمية في عام 2008، تطورت الإصلاحات الرقابية والتشريعية وتم إستحداث العديد من الأدوات الاحترازية الكلية التي تهدف إلى الحد من المخاطر النظمية. تضمنت مقررات بازل III عدة إصلاحات مصرفيه لتعزيز قدرة النظام المصرفي على إستيعاب الصدمات المحتملة وتعزيز رؤوس أموال القطاع المصرفي وسيولته كماً ونوعاً، كما أوصت بمتابعة نمو الائتمان الممنوح للقطاع الخاص (الذي يعتبر القطاع العائلي أحد مكوناته الهمامة) باستخدام مؤشر فجوة الائتمان التي تقيس الفرق بين نسبة الائتمان الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي الإسمي وإتجاهها التاريخي باستخدام " هودريك-بريسكوت فلتر" ، بحيث يتم تطبيق هامش رأس المال إضافي لمواجهة التقلبات الدورية (Countercyclical Capital Buffer) كأدلة إحترازية للحفاظ على القطاع المصرفي من مخاطر النمو المفرط في الائتمان الخاص، حيث يتم تكوين شريحة إضافية لرأس المال في حال كان هناك نمو مفرط للائتمان وفجوة إئتمان تزيد عن 2 في المائة. ونظراً لأهمية المخاطر النظمية الناشئة عن النمو المفرط للائتمان، فقد تم إشتراط بناء هامش رأس المال لمواجهة التقلبات الدورية من رأس المال العالى الجودة (CET1)، في حين تحرير الهامش في حال كانت فجوة الائتمان أقل من 2 في المائة (أي أن مخاطر الائتمان الخاص قد إنخفضت). تجدر الإشارة إلى أن نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص تعتبر مكون رئيس للدورة المالية التي تُعتبر المعيار الرئيس للبنوك المركزية في تعديل أو تحرير وتحفيظ أدوات السياسة الاحترازية الكلية بها، إذ تصف الدورة المالية سلوك ثلاثة مؤشرات مهمة لتقدير مدى وجود أزمات مالية، وهي: نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي، والمؤشر القياسي



لأسعار الأصول العقارية، والمؤشر القياسي لأسعار الأسهم¹. من جانب آخر، تدرس لجنة بازل للرقابة المصرفية إمكانية قياس فجوة الإنتمان لكل قطاع إقتصادي على حده، وفرض الهامش قطاعياً، بحيث تقيس هذه الأداة المخاطر النظمانية الناجمة عن كل قطاع بشكل أدق.

ب. وضع سقف على نسبة القرض إلى قيمة العقار المرهون (LTV)، ووضع سقف على نسبة المديونية إلى الدخل (DTI) أو نسبة عبء الدين (DBR): هناك أدوات إحترازية أخرى يتم استخدامها لتقليل تراكم مخاطر الإفراط في إقراض القطاع العائلي، لعل أبرزها وضع سقف على نسبة القرض إلى قيمة العقار المرهون (LTV)، ووضع سقف على نسبة المديونية إلى الدخل أو نسبة عبء الدين (DTI) أو (DBR)، تعتبر هاتين الأدتين الأكثر شيوعاً في تقليل المخاطر الناشئة عن القطاع العائلي، تليها تدابير رأس المال والسيولة، حيث يمكن استخدام الأدتين كونهما من الأدوات القطاعية التي تستهدف المخاطر الناجمة عن قطاعات محددة في الاقتصاد دون التأثير على القطاعات الأخرى²، فعلى سبيل المثال تستهدف أداة نسبة الدين على الدخل، القطاع العائلي دون التأثير على قطاع الشركات، أما نسبة القرض إلى قيمة العقار المرهون، فتستهدف القروض العقارية والسكنية فقط.

وقد أشارت العديد من الدراسات إلى الأثر المهم والفعال لهاتين الأدتين في تحقيق الغاية المنشودة، فعلى سبيل المثال بينت إحدى الدراسات الصادرة عن بنك التسويات الدولية أن تشديد القيود على نسبتي (LTV) و (DTI) لدى 17 دولة له آثار كبيرة في

¹ Akerlof, G, (2014), What have we learned? Macroeconomic Policy after crisis, London: The MIT press Cambridge, Massachusetts, p 71-83.

² المصدر: أحمد صفا ورامي عبيد (2020)، دور نسبة القرض إلى قيمة العقار المرهون ونسبة الدين إلى الدخل في الحد من فقاعات العقارات ونمو الإنتمان، فريق عمل الاستقرار المالي في الدول العربية، صندوق النقد العربي.

حال توسيع الإنتمان العائلي بوتيرة متزايدة، أو في حال ارتفاع الإنتمان العقاري³ حيث تحد هاتين الأداتين من حدوث كلف فادحة لدى القطاع المصرفي خلال فترات الركود الاقتصادي، إضافةً إلى قدرتها على الحد من تراكم الإخلالات المالية. كشفت الدراسة كذلك أن أثر تشديد القيود على الأداتين يحد من مستوى القروض السكنية بنسبة تتراوح بين 2 و 3 في المائة، في حين أن تخفيضها يزيد هذه القروض بنسبة تتراوح من 0 و 3 في المائة، أي أن أثر تشديد الأداتين أكبر من أثر التخفيض.

جدول (1): مدى تفعيل أداتي نسبة القرض إلى العقار المرهون ونسبة الدين إلى الدخل في الدول العربية

نسبة الدين إلى الدخل (DTI)	نسبة القرض إلى قيمة العقار المرهون (LTV)	الدولة
غير مفعلة	غير مفعلة	الأردن
50%-30%	85%-80%	الإمارات
50%	غير مفعلة	البحرين
40%	غير مفعلة	تونس
غير مفعلة	90%	السعودية
12.5%	غير مفعلة	العراق
60%	80%	oman
50%	85%-30%	فلسطين
40%-30%	80%-50%	الكويت
غير مفعلة	120%	ليبيا
50%	غير مفعلة	مصر
غير مفعلة	غير مفعلة	المغرب
غير مفعلة	غير مفعلة	اليمن

• المصدر: تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية لعام 2021.

ج. وضع قيود على مدة الإنتمان: تعتبر هذه الأداة تكميلية مع أدلة نسبة عبء الدين، يتم استخدامها للحد من مخاطر التعرض و عند إثقال كاهل القطاع العائلي، حيث من

³ McDonald, C., (2015), *When is macroprudential policy effective?*. BIS Working Papers No 496.



الممكن أن يضع البنك المركزي حدوداً على مدة القرض بحيث يتم تضمين عقود الإنتمان بذلك مع (أو بدون) تحديد نسبة عباء الدين، علماً أن هذه تزداد أهمية في حال عدم وجود تعليمات صادرة عن البنك المركزي تحد من قدرة البنوك التجارية على تغيير أسعار الفائدة، ذلك من خلال إشتراط ربط تغير أسعار الفائدة بالتغير في أسعار فائدة إقراض ما بين البنوك (الإنتربانك) أو بإحدى أدوات السياسة النقدية. تبرز هنا أهمية التنسيق المستمر بين السياسة الاحترازية الكلية والسياسة النقدية لدعم كل منها الآخر وتقليل إحتمالية التعارض بينهما.

د. المتطلبات القطاعية الرأسمالية: تتمثل هذه الأداة في إمكانية تغيير أوزان المخاطر المستخدمة عند ترجيح الإنتمان المنوح للقطاع العائلي، ذلك عند إحتساب الموجودات المرجحة بالمخاطر في معيار نسبة كفاية رأس المال، حيث يعتمد ذلك على تقدير البنك المركزي وتقديره للمخاطر النظامية الناشئة عن القطاع العائلي، مما يزيد من ملاعة القطاع المصرفي ويعزز من قدرته على مواجهة أي خسائر محتملة من الممكن أن تنتج عن تلك الموجودات. كما تحد من توجيهه أرباح البنك لبناء مخصصات إضافية لمواجهة ارتفاع مخاطر القطاع العائلي.

هـ. قيود التركيز في الإنتمان العائلي: تستخدم هذه الأداة للحد من التركزات الإنتمانية لعملاء البنوك وذوي الصلة بهم، بحيث يتم وضع نسب على حدود الإنتمان العائلي، يجب عدم تجاوزها، كذلك تقوم البنوك المركزية عادةً بوضع حدود قصوى لمحفظة القروض العقارية، بما لا يتجاوز نسبة معينة من إجمالي الودائع (كون الودائع هي مصادر أموال قصيرة الأجل في حين أن القروض العقارية طويلة الأجل)، أو من خلال زيادة الوزن الترجيحي للإنتمان العائلي في حالة تخطي النسبة.

وـ. رفع نسبة كفاية رأس المال أو السيولة في ضوء اختبارات الأوضاع الضاغطة: تعتبر اختبارات الأوضاع الضاغطة أدلة إدارة مخاطر، وأدلة تكميلية لأدوات أخرى مثل القيمة المعرضة للمخاطر (VaR)، حيث من الممكن أن يطلب البنك المركزي

من بنك تجاري معين رفع مستوى كفاية رأس المال و/أو السيولة في حال ارتفاع مخاطر قطاع معين (مثلاً القطاع العائلي)، ذلك حسب نتائج اختبارات الأوضاع الضاغطة الجزئية، وهنا تكون هذه الأداة إحترازية جزئية. فيما تكون الأداة إحترازية كافية في حال كان هناك مخاطر نظامية ناجمة عن قطاع معين، ذلك في حال تبين للبنك المركزي ذلك.

ز. بناء المخصصات وفق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 (IFRS9): يُعتبر المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 أداة معززة ومكملة لمعايير كفاية رأس المال لمواجهة المخاطر بشكل عام ومخاطر الإئتمان العائلي بشكل خاص، حيث بموجب هذا المعيار يتم تصنيف العملاء بناءً على مخاطر، وتصنيف قروضهم إلى ثلاثة مراحل تأخذ بالإعتبار مجموعة من المتغيرات المالية والإقتصادية، يشمل نطاق تطبيق المعيار الإئتمان الجيد وغير الجيد، وكلما زادت مخاطر العميل كلما زاد حجم المخصصات المرصودة لمواجهة تلك المخاطر، بما يعزز من متانة وملاءة البنوك والتحوط للصدمات المحتملة، فالمخصصات الإضافية التي قد تنتج عن تطبيق المعيار خاصة في بداية التطبيق تمثل حماية إضافية لرأس المال، من الجدير ذكره، أن بناء مخصصات وفق هذا المعيار يأخذ بالإعتبار بعد التتبؤ للخسائر (بما يشمل بعد الاقتصادي) منذ اليوم الأول لمنح الإئتمان، مما يعزز من سلامة المراكز المالية للبنوك.

3. نظرة على واقع مديونية القطاع العائلي في الدول العربية⁴

يلعب القطاع العائلي دوراً مهماً في تحفيز الأنشطة الاقتصادية، خصوصاً في حال كان الإستهلاك موجهاً نحو السلع المحلية، إلا أن التوسع في إقراض هذا القطاع

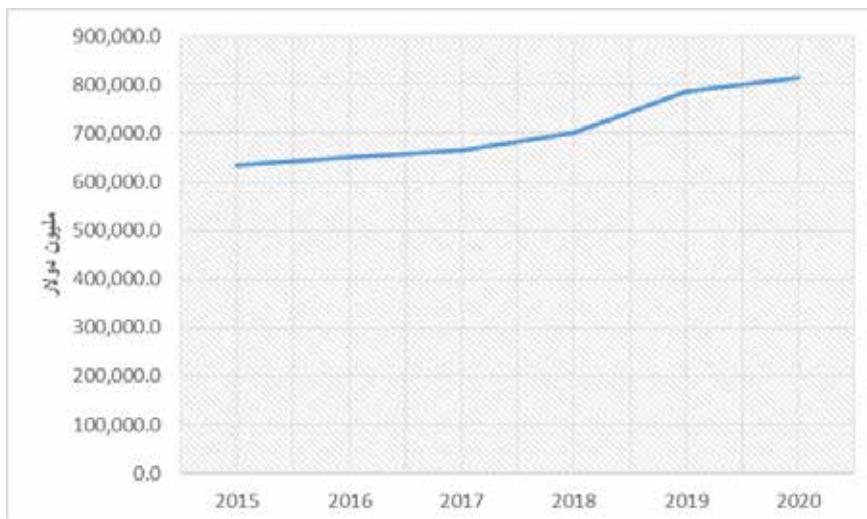
⁴ يغطي هذا البند عشرة دول عربية وهي: الأردن، الإمارات، البحرين، تونس، السعودية، عُمان، فلسطين، الكويت، مصر، المغرب. حيث تستحوذ هذه الدول على أكثر من 75 في المائة من إجمالي موجودات القطاع المصرفي في الدول العربية.

يجب أن يكون مدروساً وغير مفرط، كون ذلك قد يؤدي إلى ارتفاع في مخاطر تعزز الأفراد من جهة، وتوجيهه الإنتمان بشكل لا يكون على حساب قطاع الشركات الأكثر إنتاجية. في هذا الإطار، بربت بعد الأزمة المالية العالمية في أواخر عام 2007، أهمية قيام البنوك المركزية بالتقدير المستمر لمدى التناقض والإنسجام بين نمو الإنتمان الخاص والناتج المحلي الإجمالي الرسمي، حيث إن عدم وجود إنسجام بين نموهما قد يكون مؤشراً على توجيهه الإنتمان لقطاعات إستهلاكية على حساب الإنتاجية.

شهد الإنتمان المنووح للقطاع العائلي في الدول العربية نمواً واضحاً خلال الفترة (2015-2020)، فقد بلغ حوالي 815.3 مليار دولار في نهاية عام 2020، مقابل حوالي 786.7 مليار دولار في نهاية عام 2019. أي بمعدل نمو بلغ 3.6 في المائة. علماً أن الإنتمان المنووح للقطاع العائلي ارتفع في عام 2020 بنسبة 27.6 في المائة مما كان عليه في نهاية عام 2015. يعود أحد أهم الأسباب في ارتفاع الإنتمان الخاص في عام 2020 إلى أثر جائحة فيروس كورونا على التدفقات النقدية للأفراد، وزيادة الطلب على الإنتمان بسبب حاجة القطاع للسيولة لتعطية التزاماته (شكل 1). أما نمو الإنتمان العائلي قبل تلك الفترة، فمن الممكن أن يُعزى إلى تفضيل البنوك لإقراض قطاع الأفراد ذو المخاطر الأقل في حال توفر ضمان الراتب المحول للبنك من جهة العمل، خصوصاً أن إدارة مخاطر الإنتمان تطورت في ظل ترخيص شركات معلومات إنتمانية يتم من خلالها إجراء تقدير للجذارة الإنتمانية للعميل، إضافةً إلى تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9، وأخذًا بالإعتبار ارتفاع مستويات التضخم في العديد من الدول العربية للفترة ما قبل عام 2020، والمؤشر القياسي لأسعار العقارات، ما أدى إلى نمو القروض الإستهلاكية والعقارية وبطاقات الإنتمان وقروض السيارات. أما على الصعيد الإفرادي للدول العربية، فقد احتلت مصر المرتبة الأولى من حيث حجم الإنتمان المنووح للقطاع العائلي، إذ بلغ حوالي 155.9 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2020، في حين احتلت السعودية المرتبة

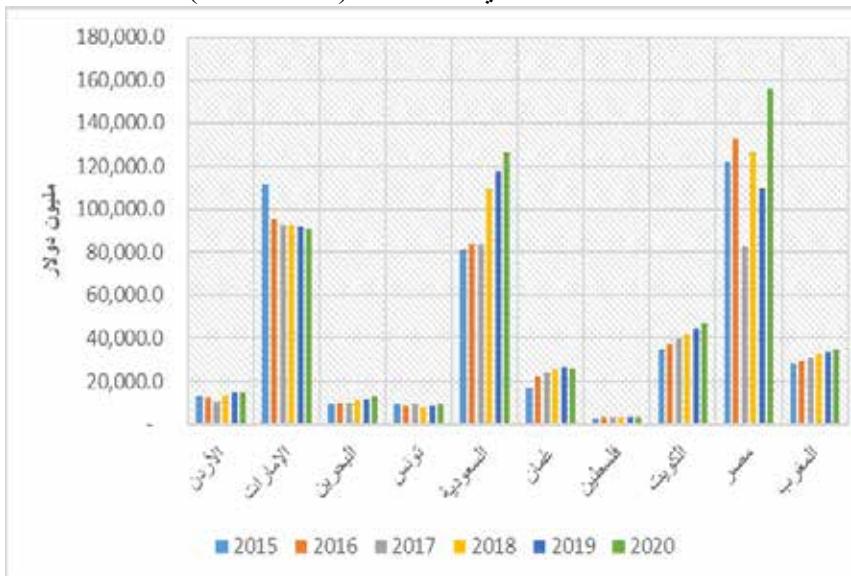
الثانية بحجم إئتمان بلغ حوالي 125.9 مليار دولار أمريكي لنفس العام (شكل 2). تجدر الإشارة إلى أن ترخيص شركات المعلومات الإنثمانية أسهم في تعزيز قدرة الأفراد على الوصول للتمويل وعزز من التمويل المسؤول، حيث توفر قاعدة المعلومات الإنثمانية سجلاً إئتمانياً للأفراد والشركات يسهم في ترشيد القرارات الإنثمانية، ويعزز من إدارة المخاطر بما يؤدي إلى منح الإئتمان وتسعيره بناءً على تقييم دقيق لمخاطر العملاء.

شكل (1): تطور حجم الإئتمان المنوح للقطاع العائلي في الدول العربية المضمنة في الدراسة خلال الفترة (2015-2020)



المصدر: استبيان تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية (2021)، صندوق النقد العربي.

شكل (2): تطور حجم الإنفاق الممنوح للقطاع العائلي في الدول العربية المضمنة في الدراسة بشكل إفرادي خلال الفترة (2015-2020)



المصدر: إستبيان تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية (2021)، صندوق النقد العربي.

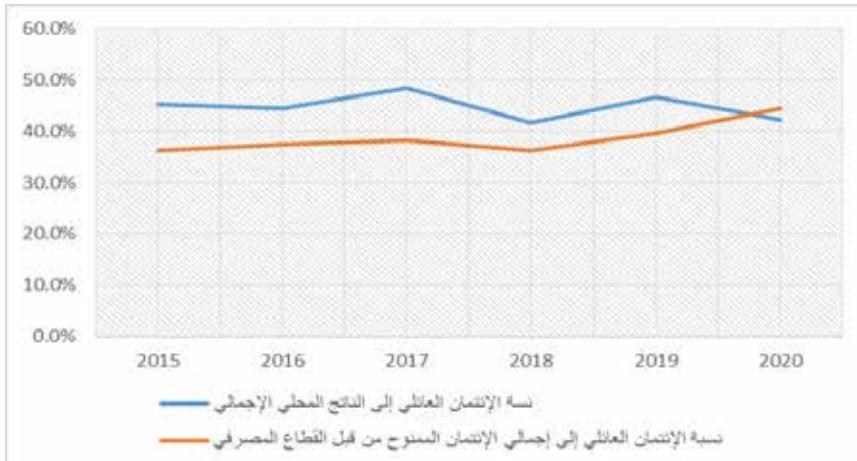
فيما يخص حصة الإنتمان الخاص من إجمالي الإنتمان المقدم من قبل القطاع المصرفي، فقد تذبذبت خلال الفترة (2015-2020)، حيث بلغت 42.3 في المائة في نهاية عام 2020 مقابل 44.4 في المائة في نهاية عام 2019، في حين بلغت 45.3 في المائة في نهاية عام 2015، في عام 2019، فقد توسيع البنوك في منح الإنتمان للقطاع العائلي، كون البنوك تفضل في بعض الأحيان منح المزيد من عملاء التجزئة (القطاع العائلي) على حساب الشركات الصغيرة والمتوسطة، كون قطاع التجزئة مخاطره أقل في حال كان هناك ضمان راتب محول للبنك كما سبق وأن ذكرنا، أما قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة فهي تعاني من شح الضمانات الممكن تقديمها، وتخوف البنوك في كثير من الأحيان من فشل المشروعات الصغيرة والمتوسطة (خاصة الناشئة منها). أما في عام 2020، فمن المعلوم أن القطاعات الاقتصادية الثلاث (الأفراد، والشركات، والقطاع العام) قد ارتفع طلبها على الإنتمان

خلال عام 2020، بسبب آثار جائحة كورونا، فمن جهة تأثرت التدفقات النقدية سلباً لقطاعي الأفراد والشركات، ومن جهة أخرى إرتفع الإنفاق الحكومي بهدف دعم القطاعات الاقتصادية وتحفيزها. أما بخصوص نسبة الإنتمان العائلي إلى الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية، فقد حققت أعلى مستوياتها في عامي 2019 و2020، إذ بلغت 39.6 في المائة و44.4 في المائة على التوالي، مقابل نسب تراوحت بين 36 و38 في المائة خلال الفترة (2015-2018)، ويعود السبب في إرتفاع النسبة في عامي 2019 و2020 على ارتفاع الطلب على الإنتمان من قبل القطاع العائلي (بسط النسبة)، وحدث إنكماش إقتصادي بسبب آثار جائحة كورونا (مقام النسبة) (شكل 3). حيث بلغ معدل الإنخفاض في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية مدار الدراسة 5.8 في المائة في عام 2020، رافق ذلك ارتفاع في مخاطر الإنتمان المصرفي في عام 2020، إذ بلغت نسبة التسهيلات غير العاملة إلى إجمالي التسهيلات الإنتمانية المقدمة من البنوك إلى 5.64 في المائة، مقابل 5.25 في المائة في نهاية عام 2019، وقد حققت هذه النسبة أعلى قيمة لها في نهاية عام 2020، حيث تأثرت الجدارة الإنتمانية للعملاء الجيدين من سداد إلتزاماتهم بسبب آثار جائحة فيروس كورونا المستجد، علماً أن الإجراءات التي قامت بها الحكومات العربية والبنوك المركزية ساهمت بالحد من ارتفاع النسبة بشكل كبير، وكان كذلك دور بارز للبنوك المركزية بدعم القطاع العائلي وقطاع الشركات، من خلال تأجيل الأقساط المستحقة على التسهيلات الإنتمانية، وتخفيض أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية، وتعزيز منظومة ضمان القروض وغيرها من الإجراءات (شكل 4 وشكل 5).



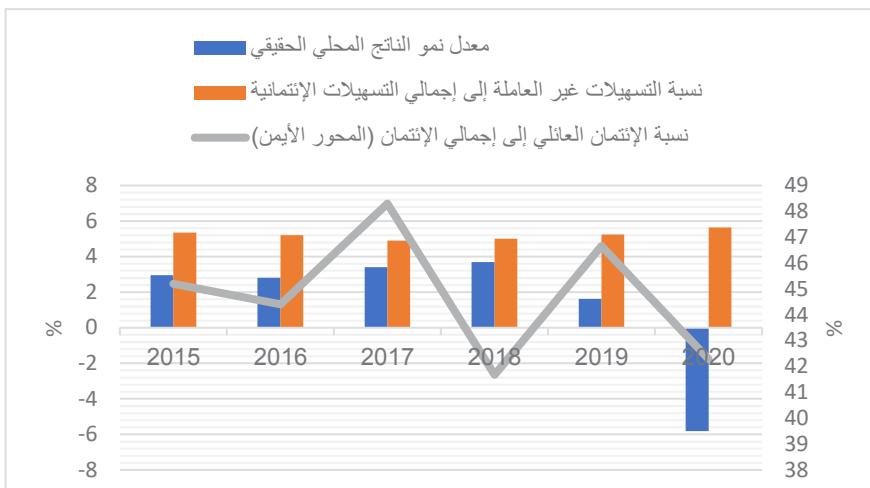
مخاطر الإفراط في مديونية القطاع العائلي على الاستقرار المالي

شكل (3): تطور حصة الإنفاق الممنوح للقطاع العائلي من إجمالي الإنفاق المقدم من القطاع المصرفي ونسبة الإنفاق العائلي إلى الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية المضمنة في الدراسة خلال الفترة (2015-2020)



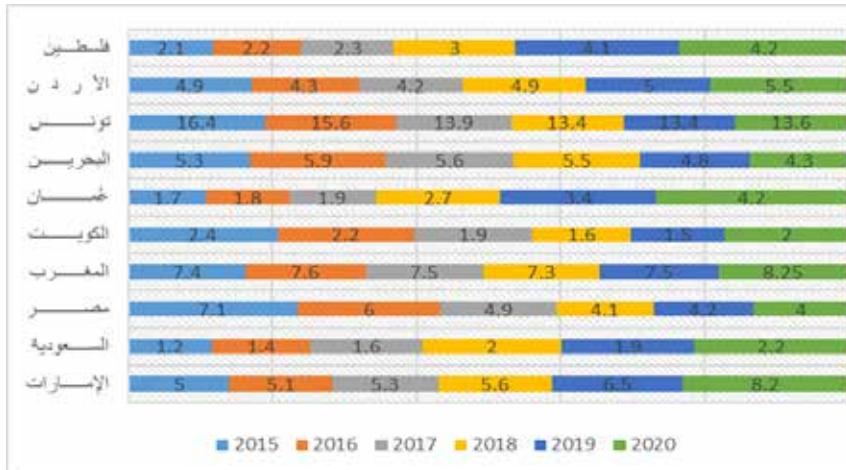
المصدر: إستبيان تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية (2021)، صندوق النقد العربي.

شكل (4): تطور حصة الإنفاق الممنوح للقطاع العائلي من إجمالي الإنفاق المقدم من القطاع المصرفي مقارنةً مع النمو الاقتصادي ونسبة التسهيلات غير العاملة في القطاع المصرف العربي خلال الفترة (2015-2020)



المصدر: إستبيان تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية (2021)، صندوق النقد العربي.

شكل (5): تطور نسبة التسهيلات غير العاملة في القطاع المصرفي العربي حسب الدول خلال الفترة (2015-2020)



المصدر: إستبيان تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية (2021)، صندوق النقد العربي.

4. متغيرات الدراسة والتحليل الوصفي لها

تم الاعتماد على الدراسات التجريبية السابقة، في قياس مخاطر الإنتمان العائلي على الاستقرار المالي، ذلك من خلال قياس أثر التغير في الإنتمان العائلي على معدلات التعثر المصرفي، كما تم الإستناد إلى متغيرات أخرى كمحددات محتملة لمعدلات التعثر المصرفي، منها متغيرات تخص البنك نفسه، ومتغيرات تتعلق بالصناعة المصرفية والسياسة النقدية، وأخيراً متغيرات الاقتصاد الكلي. وقد اختلفت نتائج الدراسات السابقة في تحديد العوامل المؤثرة في التسهيلات الإنتمانية المتغيرة، حيث كما أشرنا سابقاً، كشف عدد من الأدبيات أن متغيرات البنك الجزئية (مثل ارتفاع حجم الإنتمان الممنوح، وجودات البنك، ونسبة التسهيلات المتغيرة إلى إجمالي التسهيلات الإنتمانية للعام السابق) هي المتغيرات الأكثر تأثيراً، في حين بينت دراسات أخرى أن متغيرات الاقتصاد الكلي (خصوصاً معدل البطالة، والتضخم، والنمو الاقتصادي) هي الأكثر تأثيراً، في حين أظهرت دراسات أخرى أن لأدوات السياسة النقدية دور بارز كمحدد لمعدلات التعثر المصرفي. كذلك إستخدمت بعض الدراسات أدوات السياسة الإحترازية

الكلية مثل نسبة الدين إلى الدخل (DTI) ونسبة القرض إلى قيمة العقار المرهون (LTV) لقياس الأثر على معدل التغير المصرفـي، وبينـت تلك الدراسـات أثـر هذه الأدوات في خفض مخـاطـر الإنـتمـان، كما سـيـتم تـوضـيـحـه لاحـقاً. تمـيـز هـذـه الـدـرـاسـةـ بـأـنـهاـ تـسـتـخـدـمـ نـسـبـةـ الإنـتمـانـ المـمـنـوـحـ لـلـقـطـاعـ العـائـلـيـ إـلـىـ إـجـمـالـيـ الإنـتمـانـ كـمـحـدـدـ مـحـتـمـلـ لـمـعـدـلـاتـ التـعـثـرـ المـصـرـفـيـ،ـ خـصـوصـاًـ فـيـ ضـوءـ قـلـةـ الـدـرـاسـاتـ الـتـيـ إـسـتـخـدـمـتـ هـذـاـ المـتـغـيرـ كـمـحـدـدـ لـلـتـعـثـرـ المـصـرـفـيـ،ـ إـضـافـةـ إـلـىـ قـيـاسـ أـثـرـ أدـوـاتـ السـيـاسـةـ الـإـحـتـراـزـيةـ الـكـلـيـةـ وـأـخـدـاًـ فـيـ إـلـعـبـارـ أـنـ الدـلـائـلـ تـشـيرـ إـلـىـ قـلـةـ الـدـرـاسـاتـ الـتـيـ تـنـاـولـتـ هـذـاـ المـوـضـوعـ فـيـماـ يـخـصـ الـقـطـاعـ الـمـصـرـفـيـ الـعـرـبـيـ،ـ تـحاـولـ الـدـرـاسـةـ بـحـثـ الـعـلـاقـةـ بـيـنـ مـدـيـوـنـيـةـ الـقـطـاعـ الـعـائـلـيـ وـمـعـدـلـاتـ التـعـثـرـ المـصـرـفـيـ لـعـشـرـ دـوـلـ عـرـبـيـةـ (ـالـأـرـدـنـ،ـ الـإـمـارـاتـ،ـ الـبـحـرـيـنـ،ـ تـونـسـ،ـ السـعـودـيـةـ،ـ عـمـانـ،ـ فـلـسـطـيـنـ،ـ الـكـوـيـتـ،ـ مـصـرـ،ـ الـمـغـرـبـ)،ـ عـلـمـاًـ أـنـ الـقـطـاعـ الـمـصـرـفـيـ فـيـ هـذـهـ الـدـوـلـ (ـعـيـنةـ الـدـرـاسـةـ)ـ يـشـكـلـ أـكـثـرـ مـنـ 75ـ فـيـ الـمـائـةـ مـنـ إـجـمـالـيـ مـوـجـوـدـاتـ الـقـطـاعـ الـمـصـرـفـيـ فـيـ الـدـوـلـ الـعـرـبـيـةـ،ـ ذـلـكـ لـفـرـةـ (ـ2015ـ-ـ2020ـ).ـ

1.4 متغيرات الدراسة

سيـتمـ فـيـ هـذـهـ الـدـرـاسـةـ إـسـتـخـدـمـ نـسـبـةـ التـسـهـيلـاتـ الـإـنـتـمـانـيـةـ الـمـنـعـنـرـةـ إـلـىـ إـجـمـالـيـ التـسـهـيلـاتـ الـإـنـتـمـانـيـةـ (ـمـعـدـلـ التـعـثـرـ المـصـرـفـيـ)ـ كـمـتـغـيرـ تـابـعـ يـقـيـسـ حـالـةـ الـإـسـتـقـرـارـ الـمـالـيـ،ـ فـيـ حـينـ سـيـتمـ إـسـتـخـدـمـ الـمـتـغـيرـاتـ الـمـسـتـقـلـةـ التـالـيـةـ لـبـحـثـ الـعـلـاقـةـ بـيـنـهـاـ وـبـيـنـ مـعـدـلـ التـعـثـرـ المـصـرـفـيـ:

متغيرات القطاع المصرفـيـ:ـ تـشـمـلـ هـذـهـ الـمـتـغـيرـاتـ كـلـ مـنـ حـجمـ الـمـوـجـوـدـاتـ،ـ وـمـعـدـلـ الـعـائـدـ عـلـىـ الـمـوـجـوـدـاتـ (ـROAـ)،ـ وـالـإـنـتمـانـ الـعـائـلـيـ.ـ بـالـنـسـبـةـ لـحـجمـ الـمـوـجـوـدـاتـ،ـ فـمـنـ الـمـتـوقـعـ أـنـ يـرـتـبـطـ بـعـلـاقـةـ عـكـسـيـةـ مـعـ مـعـدـلـ التـعـثـرـ المـصـرـفـيـ،ـ فـيـ ضـوءـ أـنـ الـبـنـوـكـ كـبـيرـةـ الـحـجمـ تـكـوـنـ عـادـةـ لـدـيـهاـ إـدـارـاتـ مـخـاطـرـ إـنـتمـانـ أـكـثـرـ كـفـاءـةـ وـفـعـالـيـةـ مـنـ الـبـنـوـكـ الـأـخـرـىـ،ـ وـمـهـارـاتـ أـكـبـرـ مـنـ حـيـثـ إـدـارـةـ مـحـفـظـةـ الـإـنـتمـانـ سـوـاءـ فـيـ بـدـءـ مـرـحـلـةـ التـقـيـيمـ أوـ فـيـ مـتـابـعـةـ مـدـىـ إـلـزـامـ الـعـلـمـاءـ بـسـدادـ الـدـفـعـاتـ الـمـسـتـحـقـةـ (ـCurak et al., 2013ـ)،ـ خـصـوصـاًـ أـنـ

البنوك كبيرة الحجم تخضع عادةً لرقابة مكتبية وميدانية مكثفة بشكل أكبر، ذلك حسب متطلبات بازل III، مثل ذلك مبدأ التنااسبية في الرقابة، ومتطلبات البنوك ذات الأهمية النظامية محلياً (D-SIBs). أما فيما يخص معدل العائد على الموجودات، فمن الممكن أن يرتبط بعلاقة سالبة مع معدل التعثر المصرفي، ويُعزى ذلك إلى أن ارتفاع معدل العائد على الموجودات يُشير إلى الكفاءة التشغيلية للبنك، وكفاءته في إدارة موجوداته، مما يعكس معدلات تعثر مصرفي أقل (Dimitrios et al., 2016). أخيراً، تم استخدام نسبة الإنتمان المنوх للقطاع العائلي إلى إجمالي الإنتمان لقياس أثره المحتمل على معدل التعثر المصرفي، حيث يعتمد أثر هذا المتغير على عدة جوانب محتملة، مثلاً من الممكن أن يُرافق نمو الإنتمان العائلي ارتفاع أسعار الفائدة، أو ارتفاع التضخم، بما يؤدي إلى إنخفاض الدخل المتاح، وبالتالي أثر سلبي على معدل التعثر المصرفي، لكن غالباً ما يرتبط نمو الإنتمان بشكل عام بانخفاض جودة القروض المصرفية، لذا فإن ارتفاع نمو الإنتمان قد يزيد من مخاطر الإنتمان، وبالتالي نسبة القروض المتعثرة (Ozili, 2015). في حين قد لا يؤثر نمو الإنتمان العائلي على معدلات التعثر المصرفية في حال كان منح الإنتمان مدروس من قبل البنك (الممول المسؤول).

متغير السياسة النقدية: تم استخدام سعر فائدة الإقراض بين البنوك (الإنتربانك)، الذي يتم التأثير عليه من خلال السياسة النقدية وفق نظام الكوريدور، حيث يُمثل سعر فائدة نافذة الإيداع لليلة واحدة الحد الأدنى لهذا النظام، أما سعر فائدة إتفاقيات الشراء لليلة واحدة فُيمثل الحد الأعلى للنظام، ويتحرك سعر فائدة الإنتربانك بينهما. من المتوقع أن يرتبط هذا المتغير طردياً بمعدل التعثر المصرفي، حيث إن ارتفاع سعر فائدة الإنتربانك يزيد الكلف والأعباء على العملاء، وبالتالي إنخفاض قدرتهم على الوفاء بالتزاماتهم. لكن في الوقت نفسه، قد يؤدي تخفيض أسعار الفائدة إلى تشجيع العملاء على الإقراض، وبالتالي نمو الأعباء لديهم ومن ثم مخاطر إنتمان أعلى، لذلك فإن الأثر النهائي لهذا المتغير يعتمد أولاً على كفاءة منح الإنتمان، وثانياً على فعالية السياسة النقدية، حيث إن

الأثر يعتمد فيما إذا كانت تعليمات البنك المركزي توجب على البنوك ربط أسعار الفائدة السوقية بسعر الإنتربانك أو بإحدى أدوات السياسة النقدية، حيث يزيد ذلك من فاعلية السياسة النقدية، ويحد من قدرة البنوك على رفع أسعار الفائدة، فعند دورية التعديل تلتزم البنوك برفع/خفض أسعار الفائدة على القروض في حال إرتفاع/إنخفاض سعر الفائدة الذي تم الربط به. أما في حال عدم وجود تعليمات تربط أسعار الفائدة السوقية بسعر فائدة الإنتربانك أو بإحدى أدوات السياسة النقدية، فقد يقوم البنك التجاري برفع سعر الفائدة على عملائه بالرغم من ارتفاع أسعار فائدة الإنتربانك أو أدوات السياسة النقدية، أو لن يقوم بتخفيض سعر الفائدة على عملائه بالرغم من قيام البنك المركزي بتخفيض أسعار فائدة أدوات السياسة النقدية (Jouini & Obeid, 2021).

متغيرات السياسة الاحترازية الكلية: تم استخدام متغيرين وهميين لقياس دور أداتي نسبة القرض إلى القيمة (DTI) وأو نسبة القرض إلى العقار المرهون (LTV) في تخفيض مخاطر الإنتمان، حيث قامت بعض الدول العربية بإستخدام هاتين الأداتين كإجراء إحترازية لتخفيف أي مخاطر نظامية محتملة، قد تنشأ عن قروض القطاع العائلي، حيث بينت العديد من الدراسات أن هاتين الأداتين في تخفيض مخاطر الإنتمان العائلي من خلال تقييد قدرة الأسر على الإقراض (Luis I. Jacome H. and Srobona Mitra, 2015) من هذه الأداتين، وقيمة صفر خلاف ذلك.

متغيرات الاقتصاد الكلي: تم استخدام كل من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل التضخم. من المتوقع أن يكون لنمو الناتج المحلي الإجمالي أثر سالب على معدل التعرض المصرفي، حيث إن تحسن النشاط الاقتصادي له انعكاسات إيجابية على تحسين دخل الأفراد، كذلك فإن التباطؤ الاقتصادي يؤدي على المدى الطويل إلى ارتفاع معدلات التعرض المصرفي (Jakubík and Reininger, 2013; Nkusu, 2011; Espinoza and Prasad, 2010). أما بالنسبة لمعدل التضخم، فإن إرتفاعه قد يؤدي

إلى تقليل الدخل المتاح للأفراد، وبالتالي إنخفاض القدرة على خدمة الدين وارتفاع مخاطر الإنتمان (Klein, 2013).

2.4 التحليل الوصفي للمتغيرات

يُبين الجدول (1) في الملحق، الإحصاءات الوصفية لجميع المتغيرات حسب كل دولة عربية مُضمنة في عينة الدراسة، حيث إحتلت السعودية المرتبة الأولى بأقل متوسط نسبة تسهيلات غير العاملة 1.71 في المائة، تلتها الكويت بمتوسط نسبة بلغ 1.93 في المائة، في حين كان المتوسط الأعلى لدى تونس، إذ بلغ 14.38 في المائة، وذلك بسبب أسباب هيكيلية ومؤسساتية ترجع إلى فترة ما قبل سنة 2010 وتعمل الهيئات الرقابية حالياً مع القطاع البنكي على التخفيض التدريجي لهذه النسبة⁵، أما متوسط النسبة للكامل فترة الدراسة للدول العربية بشكل مجمع، فقد بلغ 5.22 في المائة. علماً أن هناك عدة جوانب قد تلعب دوراً مهماً في تحديد هذه النسبة، مثل متوسط الدخل، وكفاءة إدارة مخاطر الإنتمان، والظروف الاقتصادية، ومستويات التضخم، وتطبيق معايير بازل III، والمعايير الدولي للتقارير المالية رقم 9، وترخيص شركات المعلومات الإنتمانية. ومن خلال تحليل قيم الإنحراف المعياري لمتوسط نسبة التسهيلات غير العاملة إلى إجمالي التسهيلات، فيتضح وجود تقلبات وتباين في هذا المتغير بين الدول مدار الدراسة.

فيما يخص مدى الإرتباط بين مخاطر الإنتمان مع المتغيرات الأخرى، يُظهر الجدول (2) في الملحق طبيعة الإرتباط والعلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، إذ ارتبطت مخاطر الإنتمان في الدول العربية (بشكل مجمع) بمعظم متغيرات الدراسة بإرتباط سالب (مع وجود اختلافات بين الدول العربية إفرادياً)، فقد ارتبطت مخاطر الإنتمان بعلاقة سالبة مع كل من المتغيرات التالية: موجودات البنك (-0.112)، ونسبة الإنتمان العائلي إلى إجمالي الإنتمان المنوх من قبل البنوك (-0.241)، ومعدل العائد

⁵ المصدر: تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية لعام 2021، صندوق النقد العربي.

على الموجودات (-0.437)، وسعر فائدة الإنتربانك (-0.057)، وأخيراً معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (-0.097). أما الإرتباط الموجب فقد كان مع متغير التضخم (0.375). تُعطي هذه الإرتباطات مؤشراً أولياً على طبيعة العلاقة المتوقعة بين مخاطر الإنتمان والمتغيرات المستقلة، بما يمهد لتحليل أثر مخاطر الإنتمان العائلي بشكل أعمق ضمن منهجية قياسية والخروج بالتوصيات الملائمة لصانعي السياسات.

5. منهجية الدراسة

بناءً على معطيات الدراسة، ولتقييم ديناميكية إستجابة مخاطر الإنتمان للتقلبات في العوامل الجزئية الخاصة بالقطاع المصرفي العربي، وكذلك العوامل الاقتصادية الكلية، ودور السياسات النقدية والإحترازية الكلية في ضبط مخاطر الإنتمان، تم استخدام طريقة الفروقات اللحظية المعتمدة (The difference Generalized Method of Moments GMM) Holtz-Eakin et al. (1988), التي تم استخدامها من قبل Arellano and Bond (1991), Arellano and Bover (1995), Blundell and Bond (1998) and Bond et al. (2001).

المبين أدناه:

$$NPL_{i,t} = \alpha + \gamma NPL_{i,t-1} + X_{i,t}\beta + \Psi_i + \varepsilon_{i,t} \quad (1)$$
$$i = 1, 2, \dots, N, \quad t = 2, \dots, T$$

حيث تشير NPL (المتغير التابع) إلى مخاطر الإنتمان (مخاطر التعثر المصرفي)، أما X فتمثل مجموعة من المتغيرات التفسيرية وهي: حجم البنك، ونسبة الإنتمان العائلي إلى إجمالي الإنتمان الممنوح من قبل البنك، ومعدل العائد على الموجودات، وسعر فائدة الإنتربانك، ونسبة القرض إلى قيمة العقار المرهون (متغير وهمي، بحيث يتم إعطاء قيمة 1 في حال تم تفعيل أو تشديد الأداء، وقيمة صفر خلاف ذلك)، ونسبة الدين على الدخل (متغير وهمي، بحيث يتم إعطاء قيمة 1 في حال تم تفعيل أو تشديد الأداء، وقيمة

صفر خلاف ذلك)، ومعدل نمو الناتج المحلي الحقيقي، ومعدل التضخم. أما $\varepsilon_{i,t}$ فهو حد الخطأ المستقل حيث:

$$E(\varepsilon_{i,t}) = 0 \quad (2)$$

علمًا أن α : تمثل الدولة، و t : تمثل الفترة الزمنية بالسنوات. فيما يخص الحد ψ_i فيشير إلى أثر خاص بكل دولة، علمًا أن قيمة الحد $(\psi_i + \varepsilon_{i,t})$ لها إنحراف معياري مركب، حيث $E(\varepsilon_{i,t}) = 0$ ، $E(\psi_i) = 0$ وكذلك $E(\varepsilon_{i,t}) = 0$ لـ $i = 1, \dots, N$

بأخذ الفرق الأول لإزالة التأثيرات الخاصة بكل دولة، تُصبح المعادلة (1) كما يلي:

$$NPL_{i,t} - NPL_{i,t-1} = \alpha + \gamma(NPL_{i,t-1} - NPL_{i,t-2}) + (X_{i,t} - X_{i,t-1})\beta + (\varepsilon_{i,t} - \varepsilon_{i,t-1}) \quad (3)$$

بالنسبة للحد $(NPL_{i,t} - NPL_{i,t-1})$ ، فهو حسب المعادلة (3) مرتب بالحد العشوائي $\varepsilon_{i,t} - \varepsilon_{i,t-1}$ ، مما يشير ذلك إلى أن المتغيرات قد تصبح داخلية (endogenous). هذا يتطلب استخدام أدوات للتعامل مع المعادلة (3)، بما أنه لا يوجد إرتباط ذاتي في حد الخطأ ومتغيرات الإنحدار ليست خارجية (exogenous)، إذاً يمكن استخدام النماذج الديناميكية (GMM estimator) بالإعتماد على الفرق الأول المقدر في المعادلة (2) بحيث (see Hayashi, 2000):

$$E[NPL_{i,t-s}(\varepsilon_{i,t} - \varepsilon_{i,t-1})] = 0 \quad \text{for } t=3, \dots, T, s \geq 2 \quad (4)$$

$$E[X_{i,t-s}(\varepsilon_{i,t} - \varepsilon_{i,t-1})] = 0 \quad \text{for } t=3, \dots, T, s \geq 2 \quad (5)$$

من الممكن تمثيل المعادلتين (4) و(5) بمصفوفة على النحو التالي:



$$M_i = \begin{pmatrix} y_{i1} & 0 & 0 & \cdots & 0 & \cdots & 0 \\ 0 & y_{i1} & y_{i2} & \cdots & 0 & \cdots & 0 \\ \vdots & \vdots & \vdots & \vdots & \vdots & \vdots & \vdots \\ 0 & 0 & 0 & \cdots & y_{i1} & \cdots & y_{iT-1} \end{pmatrix}$$

حيث تمثل M مصفوفة الأدوات (Matrix Instruments) المقابلة للمتغيرات الداخلية، تمثل $(y_{i,t-s})$ تمثل الترابط بين ($NPL_{i,t-s}$) والخطأ العشوائي في المعادلة (4). من جهة أخرى، إنعقدت بعض الأدبيات مقدر الفرق الأول من حيث التحيز وعدم الدقة، ولتقليل ذلك، اقترح (Blundell and Bond, 1998) في حالة الفترات الزمنية القصيرة، أن يتم استخدام مقدر جديد لنظام قياسي يجمع بين مقدر الفرق مع المقدر في المستويات، حيث يتم استخدام نفس الأداة المذكورة في المعادلة (4)، لكن الإختلاف في الطريقة الجديدة تمثل بإفتراض عدم وجود ترابط بين عوامل الانحدار والتأثير الخاص بالبلد بحيث (see Hayashi, 2000):

$$E[NPL_{i,t+p}\Psi_i] = E[NPL_{i,t+q}\Psi_i]$$

$$E[X_{i,t+p}\Psi_i] = E[X_{i,t+q}\Psi_i] \quad \forall \quad p \& q$$

الشرط الإضافي الجديد هو التطبيق اللحظي في المستوى، بحيث يتحقق التالي:

$$E[\Delta NPL_{i,t-s}(\Psi_i + \varepsilon_{i,t})] = 0 \quad \text{for } s=1 \quad (6)$$

$$E[\Delta X_{i,t-s}(\Psi_i + \varepsilon_{i,t})] = 0 \quad \text{for } s=1 \quad (7)$$

في ضوء ما تقدم، أصبحت الآن تقنية GMM لكلا النموذجين لتقدير المعلومات متسقة وفعالة، ذلك من خلال استخدام الظروف اللحظية الواردة في المعادلات (4) و (5) و (6).

و(7). من جانب آخر، للتحقق من صلاحية الأدوات في مقدر GMM للنظام، سيتم إجراء بعض الإختبارات التي تقيس موثوقية المنهجية المستخدمة في الدراسة، والتي اقترحها كل من: Arellano and Bond (1991) وArellano and Bond (1995)، وBlundell and Bond (1998)، حيث سيتم إجراء اختبار "Sargan" و"J" Hansen، ذلك لتقييم صلاحية الأدوات المستخدمة في التقدير، فضلاً عن إختبار "Diff-in Hansen" للتحقق من صلاحية شرط التطبيق اللحظي الإضافي اللازم لبناء نظام GMM، وإختبار "Wald" لتقييم مدى صلاحية الأدوات المستخدمة (ليست أدوات ضعيفة)، وأخيراً سيتم استخدام اختبار "Arellano-Bond" للتحقق من الفرضية المتمثلة بأن الخطأ غير مرتبط بشكل متسلسل.

6. نتائج تدبير النموذج القياسي

يبين الجدول (3) في الملحق، نتائج تدبير نموذج الدراسة باستخدام طريقة (GMM)، التي أظهرت وجود علاقة سالبة ذات دلالة إحصائية معنوية بين حجم البنك (الموجودات) ومخاطر الإنتمان، ويمكن تفسير ذلك بفاءة البنوك كبيرة الحجم بإدارة موجوداتها بشكل حصيف وأكثر كفاءة مقارنةً مع البنوك صغيرة الحجم، إضافةً إلى تقييم الجداره الإنتمانية وتسعير القروض بشكل مبني على مخاطر العملاء، كذلك قد تكون البنوك صغيرة الحجم تتسرع في منح القروض رغبةً منها في إجذاب العملاء وإكتساب حصة سوقية، كذلك فإن متطلبات بازل III المتعلقة بالبنوك ذات الأهمية النظامية محلياً (DSIBs) تضمنت متطلبات رقابية كمية ونوعية عليها، ورقابة مكثفة على هذه البنوك، وإختبارات أوضاع ضاغطة مكثفة تراعي حجم البنك، مما يضطرها إلى عدم التسرع في منح القروض. فكلما زادت مخاطر العملاء كلما أدى ذلك إلى متطلبات كافية رأس مال أعلى. وتتوافق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (Curak et al., 2013). كذلك أظهرت النتائج وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية معنوية بين معدل العائد على الموجودات ومخاطر الإنتمان، ويدل ذلك على أن تراجع ربحية البنوك قد يدفعها إلى زيادة درجة

تحمل المخاطر، وبالتالي قد يتم التسرع في منح الإنتمان بهدف تحقيق أرباح لتعويض نتائج أعمال العام السابق، مما قد يؤدي إلى ارتفاع توجيه الإنتمان لعملاء جدارتهم الإنتمانية مدنية، مما قد يرفع معدلات التعثر لدى البنك، إضافةً لذلك، لا بد من الإشارة إلى أن معدل العائد على الموجودات يُعتبر من أهم مقاييس الكفاءة التشغيلية فكلما ارتفع هذا المعدل، كلما دل ذلك على كفاءة البنك في إدارة موجوداته (Dimitrios et al., 2016). فيما يخص نسبة التسهيلات غير العاملة للعام السابق، فقد أظهرت نتائج النموذج القياسي وجود علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بينها وبين النسبة للعام التالي، حيث إن ارتفاع النسبة يشير إلى ارتفاع مخاطر الإنتمان لدى البنك، علماً أن البنك يحتاج لبناء مخصصات من أرباحه لمواجهة هذه المخاطر، ويحتاج تخفيض هذه النسبة لفترة زمنية في حال كانت مرتفعة، تجدر الإشارة إلى أن قياس مخاطر الإنتمان في اختبارات الأوضاع الضاغطة الكلية (النموذج الناقل) تستوجب بناء نموذج قياسي يتضمن وجود متغير نسبة التسهيلات غير العاملة بفترة إبطاء زمنية واحدة. بالنسبة للمتغير موضوع الدراسة، وهو نسبة الإنتمان العائلي إلى إجمالي الإنتمان المقدم من البنك، فقد أظهرت النتائج وجود علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية معنوية مع مخاطر الإنتمان (نسبة التسهيلات غير العاملة إلى إجمالي التسهيلات)، حيث إن ارتفاع هذه النسبة بوحدة واحدة يؤدي إلى ارتفاع معدلات التعثر بمقدار بحو 0.013 وحدة، وهذه النتيجة تشير إلى أهمية التقييم المستمر لمخاطر الإنتمان الممنوح للقطاع العائلي، حيث قد تلعب عوامل كثيرة في زيادة مخاطر الإنتمان الناجمة عن القطاع العائلي، مثل ارتفاع معدلات التضخم، والبطالة، وتراجع الدخل المتاح، وإرتفاع الضرائب، وتراجع النشاط الإقراضي، والتسرع بمنح القروض من قبل البنك دون إجراء تقييم كافٍ. كما أن هناك مسؤولية على عاتق البنوك المركزية في تقييم المخاطر النظامية التي قد تنشأ عن القطاع العائلي، وإستخدام الأدوات الإحترازية الملائمة لتخفيف هذه المخاطر قدر الإمكان، ذلك لضمان عدم إنتقال كاهل العملاء بالقروض.

بالنسبة لأدوات السياسة النقدية والسياسة الاحترازية الكلية، فقد بينت نتائج النموذج القياسي وجود علاقة موجبة بين سعر فائدة إقراض الإنتربانك (المستهدف من قبل السياسة النقدية وفق نظام الكوريدور) مع نسبة التسهيلات غير العاملة إلى إجمالي التسهيلات الإنثمانية، لكن لم تكن العلاقة ذات معنوية إحصائية. حيث إن ارتفاع أدوات السياسة النقدية (مثل سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء "الريبو") تؤدي إلى زيادة الكلف على البنوك، وبالتالي ترفع سعر فائدة الإنتربانك، مما يؤدي إلى تحويل الكلف إلى الفائدة المستوفاة من العملاء، هذا بدوره قد يؤدي إلى زيادة الأعباء على عملاء البنوك، مما قد يرفع معدلات التعثر خصوصاً إذا تم رفع قيمة القسط الشهري لقرض العمالء بدلاً من زيادة مدة إستحقاق الإنثمان (Jouini & Obeid, 2021). أما فيما يتعلق بأدوات السياسة الاحترازية الكلية، أظهرت النتائج وجود علاقة عكسية بين نسبة الدين إلى الدخل ومخاطر الإنثمان، حيث إن وضع سقف على هذه النسبة، يؤدي إلى ضبط مخاطر الإنثمان، من خلال وضع محددات على الإقراض تعتمد على ملاءة العميل، الأمر الذي يؤدي على تعزيز التمويل المسؤول، تؤكد النتيجة على أهمية دور هذه الأداة في ضبط المخاطر النظمية الناشئة عن القطاع العائلي (Luis I. Jacome H. and Srobona Mitra, 2015). في نفس السياق، بينت النتائج القياسية أيضاً أن وضع سقف على نسبة القرض إلى القيمة ارتبط بعلاقة سالبة مع معدلات التعثر، حيث يؤدي وضع سقف محدد على النسبة المذكورة إلى الحد من مخاطر الإنثمان العقاري، من خلال إشتراط قيام العميل بتقديم دفعة أولى أقل للبنك، ومنحه قرض أقل من قيمة العقار بما يأخذ في الإعتبار حدوث طفرة أو فقاعة سعرية في قيمة العقارات. تتفق هذه النتيجة مع العديد من الدراسات التي أشارت إلى فعالية دور نسبة القرض إلى العقار المرهون في الحد من مخاطر التعثر خصوصاً في حال وجود فقاعة سعرية في سوق العقارات (Obeid and Safa, 2020).

أخيراً فيما يخص المتغيرات الاقتصادية، فقد أظهرت نتائج تقدير النموذج القياسي وجود علاقة سالبة ذات معنوية إحصائية بين نمو الناتج الحقيقي ومعدل التعثر، ومن المعروف

أن تراجع النشاط الاقتصادي يؤدي إلى تأثير التدفقات النقدية للشركات والأفراد سلباً وبالتالي تراجع الدخل المتاح وزيادة إحتمالية تعثرهم (Nkusu, 2011). فيما يخص معدل التضخم لم يكن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية معنوية بينه وبين نسبة التسهيلات غير العاملة إلى إجمالي التسهيلات الإنتمانية.

7. موثوقية الإختبار المستخدم في تقدير النموذج القياسي

بيّنت اختبارات كل من Sargan، Hansen، diff-in-Hansen، Wald، و Arellano-Bond متانة النموذج القياسي المستخدم (جدول 3)، حيث لم تشر نتائج الإختبارات إلى وجود مشكلة تحيز وترتبط تسلسلي. لذلك، وبناءً على نتائج الإختبارات المذكورة، يمكن الإستنتاج بأن المعلومات المقدرة في النموذج القياسي موثوقة، وأن الأدوات المستخدمة في التقدير مقبولة (The overall validity of the instruments)، كذلك كشفت النتائج صلاحية شرط التطبيق اللحظي الإضافي اللازم لبناء نظام GMM.

8. الخلاصة والتوصيات

تناولت الدراسة العلاقة المحتملة بين مخاطر الإنتمان العائلي وأثره على الاستقرار المالي، بالنسبة لعشرة دول عربية خلال الفترة (2015-2020)، وذلك بإستخدام طريقة الفروقات اللحظية المعممة (GMM)، حيث تم قياس مخاطر الإنتمان العائلي من خلال متغير نسبة الإنتمان العائلي إلى إجمالي الإنتمان، بشكل يأخذ في الاعتبار وجود أدوات إحترازية تخفف من هذه المخاطر وتحد من المخاطر النظامية التي قد تنشأ عن هذا القطاع، حيث تم استخدام متغيرات تقييم مدى وجود سقوف على نسبة الدين إلى الدخل، ونسبة القرض إلى قيمة العقار المرهون، كما تم قياس مستوى الاستقرار المالي من خلال دراسة أثر الإنتمان العائلي على نسبة التسهيلات الإنتمانية غير العاملة إلى إجمالي التسهيلات الإنتمانية. بيّنت النتائج أن الإنتمان العائلي يرتبط بعلاقة موجبة مع معدل

التعثر المصرفي، كما أظهرت النتائج أن أدوات السياسة الاحترازية الكلية تلعب دوراً هاماً في خفض هذه المخاطر. في حين كان هناك علاقة سالبة بين معدل العائد على الموجودات وحجم البنك من جهة، وبين معدل التعثر من جهة أخرى. في حين لم يكن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية معنوية بين سعر فائدة الإنتربانك ومعدل التعثر، وكذلك الحال بالنسبة لمعدل التضخم، لكن فيما يخص معدل النمو الحقيقي، فقد بينت النتائج وجود علاقة سالبة بينه وبين مخاطر الإئتمان، عليه توصي الدراسة بما يلي:

1. التقييم المستمر للمخاطر النظامية الناشئة عن القطاع العائلي، وإستخدام الأدوات الاحترازية المناسبة لتخفيض هذه المخاطر في حال كانت مرتفعة.
2. إستخدام اختبارات أوضاع ضاغطة جزئية وكلية دورية تقيس مخاطر الإئتمان الناشئة عن قطاع الأفراد (القطاع العائلي)، إضافةً إلى تعرض القطاع العائلي إلى أسواق الأصول خصوصاً في حال إرتفاع أسعارها.
3. دراسة إمكانية إصدار تعليمات رقابية تحد من قدرة البنوك على تغيير أسعار الفائدة بحيث يتم ربط أسعار الفائدة السوقية بأسعار فائدة الإنتربانك (سعر إقراض ما بين البنوك ليلة واحدة)، بما يعزز من فاعلية السياسة النقدية في التأثير على أسعار الفائدة السوقية وفق المستوى المرغوب.
4. تعزيز إدارة المخاطر وثقافة التمويل المسؤول في البنوك، وترخيص شركات المعلومات الإئتمانية، بما يؤدي إلى تقييم العملاء بشكل دقيق مبني على المخاطر.
5. دراسة إمكانية تطبيق هامش رأس المال لمواجهة التقلبات الدورية (CCyB) قطاعياً، بما يؤدي إلى تعزيز قدرة البنوك على إستيعاب الصدمات التي قد تنشأ بسبب الإئتمان العائلي.
6. حث البنوك المركزية على إصدار تعليمات موجهة للقطاع المصرفي بخصوص تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 (IFRS9)، ذلك للدول التي لم تقم بعد بتطبيق المعيار،

حيث إن تطبيق المعيار سيؤدي إلى رصد المخصصات الالزامية لمواجهة مخاطر تعثر العملاء بناء على مخاطرهم الإئتمانية، ووفق نموذج إحتساب الخسارة الإئتمانية المتوقعة .(ECL)

7. إجراء المزيد من الدراسات والأبحاث حول مخاطر الإئتمان العائلي والأثر على الاستقرار المالي والإقتصادي.

قائمة المصادر والمراجع

- Arellano, M. and Bond, S. (1991). "Some tests of specification for panel data: Monte Carlo evidence and an application to employment equations". *Review of Economic Studies*, 58, 277–297.
- Arellano M, Bover O (1995). "Another look at the instrumental variable estimation of error-components models". *J Econom* 68(1):29–51.
- Blundell R, Bond S (1998). "Initial conditions and moment restrictions in dynamic panel data models. *J Econom* 87(1):115–143.
- Bond SR, Hoeffler A, Temple J (2001). "GMM estimation of empirical growth models", vol 3048. Centre for Economic Policy Research, London.
- Curak, M., Pepur, S. and Poposki, K. (2013). "Determinants of non-performing loans – evidence from Southeastern European banking systems". *Banks and Bank Systems*, 8, 45–53.
- Dimitrios, A., Helen, L., and Mike, T. (2016). "Determinants of non-performing loans: Evidence from Euro-area countries". *Finance Research Letters*, 18, 116–119.
- Espinoza, Raphael and Ananthakrishna Prasad, 2010, "Nonperforming Loans in the GCC Banking System and their Macroeconomic Effects", IMF Working Paper, No. 224, Washington, DC: International Monetary Fund.
- Financial Stability Report (2021), Arab Monetary Fund.
- Ghosh, A. (2015). Banking-industry specific and regional economic determinants of non-performing loans: Evidence from US states. *Journal of financial stability*, 20, 93–104.



Holtz-Eakin D, Newey W, Rosen HS (1988), “Estimating vector autoregressions with panel data”. *Econometrica J Econom Soc* 1371–1395

Jakubik, P. and T. Reininger (2013), “Determinants of Nonperforming Loans in Central, Eastern, and Southeastern Europe”, *Focus on European Integration Q3/13*, OeNB, Vienna.

Jouini, J., Obeid, R. (2021). “Determinants of the Non-Performing Loans in the Arab Banking Sector: Evidence from Dynamic Panel Data Models”, *Arab Monetary Fund*.

Kuttner, K. and Shim, I. (2016), “Can non-interest rate policies stabilize housing markets? Evidence from a panel of 57 economies”. *Journal of Financial Stability*. Volume 26, October 2016, Pages 31-44.

Keeton, W. and C. Morris. 1987. “Why Do Banks’ Loan Losses Differ?” *Federal Reserve Bank of Kansas City, Economic Review*, May, pp. 3–21.

Klein, N. (2013), “Non-Performing Loans in CESEE: Determinants and Impact on Macroeconomic Performance”, *IMF Working Paper*, No. 13/72, Washington DC.

Skarica, B. (2014), “Determinants of Non-Performing Loans in Central and Eastern European Countries”, *Financial Theory and Practice*, 38(1), pp. 37-59.

McDonald, C., (2015), “When is macroprudential policy effective?”. *BIS Working Papers* No 496.

Messai, A. and Jouini, F. (2013). Micro and macro determinants of non-performing loans. *International Journal of Economic and Finance Issues*, 3, 852–860.

Nkusu, Mwanza, 2011, “Nonperforming Loans and Macrofinancial Vulnerabilities in Advanced Economies”, *IMF Working Paper*, No. 11/161, Washington, DC: International Monetary Fund.

Obeid, R. and Safa, A. (2020), “The Role of the Loan to Value Ratio, and Debt to Income Ratio in Reducing Real Estate Bubbles and Credit Growth”, Financial Stability Task Force in Arab Countries, Arab Monetary Fund.

Ozili, B.K. (2015). “How bank managers anticipate non-performing loans: Evidence from Europe”, US, Asia and Africa. *Applied Finance and Accounting*, 1, 73–80.

Tomas Zikovic, I., S. Zikovic and A. Blecich (2015), “The Drivers behind Household and Corporate Non-Performing Loans Ratio: The Case of Croatia”, *Privredna kretanja i ekonomска politika*, 2(137).

Luis I. Jacome H. ; Srobana Mitra (2015), “LTV and DTI Limits—Going Granular”, IMF Working Paper No. 15/154.

Wong, J, K-F Choi and T Fong (2015): “Loan-to-value ratio as a macroprudential tool – Hong Kong SAR’s experience and cross-country evidence”, BIS Papers No 57.



Table 1. Summary statistics of the variables

Variable	<i>JOR</i>	<i>UAE</i>	<i>BAH</i>	<i>TUN</i>	<i>KSA</i>
<i>NPL</i>					
<i>Mean</i>	4.83	5.95	5.23	14.38	1.71
<i>Std. Dev.</i>	0.50	1.23	0.59	1.29	0.38
<i>SIZ</i>					
<i>Mean</i>	4.26	6.62	4.46	3.83	6.48
<i>Std. Dev.</i>	0.08	0.13	0.06	0.05	0.11
<i>CREDIT</i>					
<i>Mean</i>	31.84	22.38	23.58	25.40	21.94
<i>Std. Dev.</i>	6.73	3.24	1.92	1.45	0.81
<i>ROA</i>					
<i>Mean</i>	1.10	1.30	0.95	1.03	1.85
<i>Std. Dev.</i>	0.25	0.36	0.16	0.16	0.33
<i>INTR</i>					
<i>Mean</i>	2.88	1.78	2.15	2.56	1.61
<i>Std. Dev.</i>	0.81	0.71	0.96	0.35	0.72
<i>GDP</i>					
<i>Mean</i>	1.48	1.52	1.37	-0.12	0.62
<i>Std. Dev.</i>	1.52	3.94	3.60	4.30	2.86
<i>INF</i>					
<i>Mean</i>	1.25	0.58	1.13	5.49	1.04
<i>Std. Dev.</i>	2.19	2.01	1.78	1.39	2.11

Table 1 - bis. Summary statistics of the variables

<i>Variable</i>	<i>OMA</i>	<i>PAL</i>	<i>KUW</i>	<i>EGP</i>	<i>MOR</i>	<i>Whole Panel</i>
<i>NPL</i>						
<i>Mean</i>	2.62	2.98	1.93	5.05	6.25	5.22
<i>Std. Dev.</i>	1.01	0.96	0.34	1.25	0.34	3.66
<i>SIZ</i>						
<i>Mean</i>	4.45	2.75	4.29	5.82	4.98	4.79
<i>Std. Dev.</i>	0.09	0.14	0.14	0.18	0.09	1.39
<i>CREDIT</i>						
<i>Mean</i>	38.92	40.64	31.85	56.37	27.51	32.05
<i>Std. Dev.</i>	0.72	3.68	3.68	1.81	3.52	10.69
<i>ROA</i>						
<i>Mean</i>	1.45	1.37	1.08	1.57	0.82	1.25
<i>Std. Dev.</i>	0.28	0.26	0.26	0.29	0.23	0.39
<i>INTR</i>						
<i>Mean</i>	1.93	6.51	0.87	13.93	0.08	3.41
<i>Std. Dev.</i>	0.36	0.59	0.59	3.64	0.11	4.08
<i>GDP</i>						
<i>Mean</i>	2.12	-4.70	0.12	4.56	2.23	1.32
<i>Std. Dev.</i>	10.34	8.63	8.63	0.74	2.47	4.62
<i>INF</i>						
<i>Mean</i>	-0.05	0.32	1.99	9.63	2.45	2.00
<i>Std. Dev.</i>	0.74	0.99	0.99	4.65	0.63	2.90

Table 2. Correlations between the Credit risk and the other variables

<i>Country</i>	<i>JOR</i>	<i>UAE</i>	<i>BAH</i>	<i>TUN</i>	<i>KSA</i>
<i>SIZ</i>	0.688	0.804	-0.857	0.663	0.840
<i>CREDIT</i>	-0.368	-0.723	-0.437	0.305	-0.735
<i>ROA</i>	-0.533	-0.774	-0.541	-0.414	-0.621
<i>INTR</i>	0.268	0.570	-0.417	-0.927	0.377
<i>GDP</i>	-0.635	-0.880	-0.864	0.220	-0.697
<i>INF</i>	-0.140	-0.909	0.904	-0.837	0.198

Table 2 - bis. Correlations between the Credit risk and the other variables

<i>Country</i>	<i>OMA</i>	<i>PAL</i>	<i>KAW</i>	<i>EGP</i>	<i>MOR</i>	<i>Whole Panel</i>
<i>SIZ</i>	0.970	0.868	-0.120	-0.011	0.430	-0.112
<i>CREDIT</i>	-0.263	-0.984	0.027	-0.857	-0.384	-0.241
<i>ROA</i>	-0.789	-0.819	-0.343	0.350	-0.942	-0.437
<i>INTR</i>	0.353	-0.744	-0.723	-0.277	0.957	-0.057
<i>GDP</i>	-0.788	-0.952	-0.273	-0.236	-0.906	-0.097
<i>INF</i>	-0.729	-0.120	0.926	0.462	-0.348	0.375

Table 3. Difference dynamic panel estimation results (Arellano and Bond 1991 difference GMM approach)

Variable	Coefficients	Standard errors
<i>NPL (-1)</i>	0.109392***	0.031403
<i>SIZ</i>	-0.025354*	0.014265
<i>INTR</i>	0.025735	0.027928
<i>ROA</i>	-0.04253**	0.021564
<i>CREDIT</i>	0.015370***	0.001991
<i>LTV</i>	-0.168146***	0.087551
<i>DTI</i>	-0.350225***	0.067293
<i>GDP</i>	-0.051573**	0.022182
<i>INF</i>	0.002297	0.005522
<i>Wald Test</i>		2682.52*** (0.0000)
<i>Hansen J TEST (p value)</i>		0.2062
<i>A-B test AR(1) (p value)</i>		0.021
<i>A-B test AR (2) (p value)</i>		0.382
<i>Observations</i>		50
<i>Number of countries</i>		10

Dependent variable is *NPL*

***Significant @ 1%, **Significant @ 5%, * Significant @ 10%

للحصول على مطبوعات صندوق النقد العربي

يرجى الاتصال بالعنوان التالي:

صندوق النقد العربي

ص.ب. 2818

أبوظبي - الإمارات العربية المتحدة

هاتف رقم: (+9712) 6215000

فاكس رقم: (+9712) 6326454

البريد الإلكتروني: Publications@amfad.org.ae

موقع الصندوق على الإنترنت: <http://www.amf.org.ae>



<http://www.amf.org.ae>



صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND